

التنمية السياحية المستدامة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أ. سالمي فطيمة

أ. بن جمعة خديجة

جانعة عمار ثليجي الاغواط

البريد الإلكتروني: F.salemi@lagh-univ.dz

ملخص:

في ظل الاهتمام الكبير بالفكر المستدام الذي أصبح من أكثر المفاهيم المتداولة خلال القرن الواحد والعشرين، والاعتماد المتزايد له كقاعدة رئيسية لمختلف مشاريع التنمية وضمن الإستراتيجية الوطنية للسياحة والنهوض بالقطاع السياحي، تأتي هذه الدراسة لتوضيح الأهمية الكبيرة للتنمية السياحية المستدامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة للربط بين الفكر التنموي المستدام في القطاع السياحي والأثر المرجو منه في التنمية الشاملة للبلاد من أجل مواكبة الدول المتقدمة وإيجاد منافذ أخرى للتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات باعتبار أن السياحة من القطاعات الإنتاجية السريعة الربح.

الكلمات المفتاحية: التنمية ، السياحة ، التنمية المستدامة

مقدمة:

لقد أصبحت السياحة اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطن، ومصدرا للعمالات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيدي العاملة، وتهدف لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تشمل عدة قطاعات بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وكذا ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها (النقل، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والتشجيع و الترويج...الخ).

ونتيجة النمو المتسارع للسياحة وتزايد أهميتها برزت مفاهيم ومواقف وسياسات جديدة أبرزها مفهوم الاستدامة، والذي يطرح إستراتيجية للتحويل إلى ممارسات تنموية أكثر استدامة، وقد طورت مبادئ الاستدامة أكثر في قمة 2002 العالمية للتنمية المستدامة، حيث شددت منظمة السياحة العالمية بالمناسبة على أهمية أخذ السياحة في الاعتبار في أي إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلي من خلالها حاجة السياح، وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع، وتخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا، وتولد الدخل للمجتمعات المحلية.

وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، تركز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وتتركز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995 م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أن الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا

القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر. كما وأن لظاهرة اللأمن التي عرفتتها الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وعليه تحاول هذه الدراسة تبين أهمية التنمية السياحية المستدامة في تحقيق التنمية المستدامة للجزائر.

أولا : التنمية المستدامة

نظرا لحدثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كروية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض. فقد أصبح هذا مفهوم واسع التداول ومتعدد المعاني، والمشكل ليس في غياب التعاريف، وإنما في تعددها واختلاف معانيها.

فيعرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي (عمار عماري، 2008، ص4).

ولقد توصل تقرير بروتلاند عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالآتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلي أمان و حاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر" (دوجلاس موسشين ، 2000 ، ص63).

ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل أو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة(غادة علي موسى، 2007، ص159) ، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس ، والصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها تركز على النقاط التالية :

- ❖ التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- ❖ المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛
- ❖ السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

ثانيا : التنمية السياحية المستدامة

تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية. وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية(محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطاالله، 2007، ص4).

وتعرف التنمية السياحية المستدامة: بأنها هي التي تلي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، أنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها

التكامل الثقافي والعوامل البيئية التنوع الحيوي ودعم نظم الحياة (صلاح الدين خربوطلي، 2004، ص23).

يركز بعض خبراء السياحة على هدف ذي أولوية من بين أهداف التنمية السياحية المستدامة وهو: تنمية وتنفيذ تدابير تخطيطية فعالة لاستخدامات الأراضي، تؤدي إلى تعظيم الفوائد السياحية المحتملة من النواحي الاقتصادية والبيئية مع تقليص احتمالات التدهور البيئي والحضاري (يسرى دعيس، 2002، ص119).

فإقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط ، فالتنمية السياحية المتواصلة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغير المؤسساتي أيضا في حالة الانسجام، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح (أحمد الجلاد ، 2002، ص51) والجدول يوضح المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والسياحة التقليدية:

جدول رقم (1): مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة :

أوجه الاختلاف	التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
من حيث الخصائص:	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
من حيث الإستراتيجيات:	إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين
	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض

برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الإستدامة.	برامج خطط لمشروعات	
---	--------------------	--

المصدر: محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي - السيوف الإسكندرية، ص.5.

ثالثا: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما تتوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الإستدامة، وتتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية (محمد إبراهيم العراقي، مرجع سابق، ص5-6):

- أ- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات.
- ب- تلبية الإحتياجات الأساسية للعنصر البشري والإرتقاء بالمستويات المعيشية.
- ج- تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الإستفادة من الموارد البيئية والدخول.
- د- خلق فرص جديدة للإستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الإقتصاد.
- هـ- زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
- و- تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.
- ز- الإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.
- ح- الإرتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.
- ط- مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.

ي- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.

ك- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة.

ل- الإستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

رابعاً: أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية المستدامة

تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع.

حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الإستدامة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية.

كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع التغيير للأسلوب الذي يحقق الإستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

خامساً : دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر السياحة أحد القطاعات التي تركز عليها الدولة في تحقيق التنمية المستدامة من حيث ينعكس تأثير الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي على جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية نلخصها في ما يلي(خديجة الحاج مسعود، 2011، ص 168-174):

1/ الجانب الاقتصادي :

يعتبر الجانب الاقتصادي هو الجانب الأهم في التنمية المستدامة حيث تركز على المقومات الاقتصادية وتلعب التنمية السياحية أهمية كبيرة في التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

أ- دور السياحة في توفير النقد الأجنبي : تمثل السياحة مصدرا هاما من مصادر جلب العملات الأجنبية والتي تسعى معظم دول العالم لا سيما النامية منها للحصول عليها نظرا لأهمية الإيرادات السياحية فالسياحة تمثل صناعة يمكن أن يكون عائدها أكبر وأسرع من عوائد القطاعات الأخرى باعتبار أن السائح يتوجه إلى دولة معينة والتي يحصل منها على خدمات سياحية مقابل دفع مبالغ نقدية. فلتنمية السياحة المستدامة تلعب دورا هاما في تحسين المركز الاقتصادي للبلد.

ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة كالآتي(أحمد ماهر، 1999، ص17)

- ✓ مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- ✓ المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد
- ✓ فروق تحويل العملة
- ✓ الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى (آسيا محمد إمام الأنصاري، 2002، ص3)

ب- دور السياحة في خلق مناصب العمل: من خلال المشاريع الاستثمارية السياحية كإقامة الوحدات الفندقية والوكالات المتخصصة في السفر والسياحة فإن التنمية السياحية تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة في القطاع(خالد كواش، 2004، ص85) كما تساهم في خلق مناصب عمل غير مباشرة نظرا لعلاقتها ببقية فروع الاقتصاد كقطاع النقل أو الحرف التقليدية أو المنتجات الزراعية.

ج- مساهمة التنمية السياحية في زيادة حجم الاستثمار: نظرا للعلاقة التي تربط قطاع السياحة بمختلف القطاعات الأخرى مما يجعله قطاعا مركبا، فإن هذا الأخير يلعب دورا من

خلال زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية منها كمراكز الرياضة ، الملاهي ، المستشفيات ووسائل النقل السياحي بمختلف أنواعها.

د- دور التنمية السياحية في إتمام المرافق الأساسية: يؤدي توفر المرافق الأساسية إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد ، ولكن ونظرا لإرتفاع تكاليف إنشاء المرافق التي تحتاج إلى مبالغ طائلة لتشييدها ، تأتي التنمية السياحية لتعلب دورا هاما في تعزيزها وذلك من خلال المداخيل الإضافية المحصلة بالعملة الأجنبية والناجمة عن تزايد الحركة السياحية.

ه- تأثير السياحة على إعادة توزيع الدخل: إن السياحة ومن خلال الأنشطة المختلفة تسعى إلى تنمية مناطق الجذب السياحي للدولة كالمناطق الجبلية والصحراوية والتي تتصف عادة بندرة السكن فيها، حيث يؤدي إنشاء المراكز السياحية بها إلى زيادة مستوى الدخل الذي يحصله الأفراد في هذه المناطق وهو ما يترتب عنه إعادة توزيع الدخل بين المدن والمراكز السياحية الجديدة المنشأة في المناطق السابقة الذكر هو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التوازن.

2/ الجانب الاجتماعي:

يؤدي التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي واحتكاك السكان بمجموعات السياح ذوي اللغات والثقافات والعادات والديانات المختلفة إلى التغير في الأذواق وأنماط المعيشة لسائدة، بالإضافة إلى ظواهر أخرى تؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال:

أ- التطور الاجتماعي: تعتبر السياحة أحد أهم أسباب التطور الاجتماعي في الدول السياحية ، حيث تتيح الفرصة أمام أفراد المجتمع للتعرف على أفكار واهتمامات وثقافات الأخرى المختلفة من خلال تعاملهم واتصالهم المباشر مع السياح(وفاء زكي ابراهيم، 2006، ص 186) ، وهو ما يساهم في اكتساب الخبرات والقيم السليمة بالإضافة إلى مساعدتهم على الافتتاح على العالم الخارجي

ب- التحولات الطبقيّة لأفراد المجتمع : تساهم التنمية السياحية ومن خلال مشاريعها الكبرى في تشجيع العديد من العاملين في قطاعات أخرى إلى ممارسة الأنشطة السياحية، مما

يؤدي إلى زيادة دخلهم ومكاسبهم ورفع مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية حيث ينقلهم من شريحة إجتماعية معينة إلى شريحة أخرى أعلى وهو ما ينعكس على سلوكهم وتطلعاتهم واتجاهاتهم التعليمية والصحية

ج- الاهتمام بالتراث والعادات والتقاليد والبيئة: تؤدي التنمية السياحية إلى الاهتمام بالقيم والعادات والتقاليد والتي هي موروث شعبي وأساس للجذب السياحي ، كما تساهم في الحفاظ على معالم التراث الشعبي والفني(خالد كواش، 2005، ص57).

د- التبادل الثقافي: تعمل السياحة على زيادة معدلات التبادل الثقافي بين السياح من مختلف الجنسيات وبين شعوب الدول المستقبلية لهم، حيث يتعرف السياح على المقومات الثقافية للمجتمع المضيف ويتبع إنجازاته وتطوره ، بالإضافة إلى الاطلاع على الثقافات الأجنبية الوافدة من خلال هؤلاء السياح بما يحملونه من أفكار واهتمامات.

سادسا: إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025

يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في مسعى شامل ومنسجم في تنمية الإقليم الجزائري ويستهدف هذا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد(وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2008، ص26) بديل يحل محل المحروقات، ليساهم في التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى بتفعيل الآثار المحفزة على التوازنات الكبرى والآثار المترتبة عنها على القطاعات الأخرى

فقد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان: "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر ، ومن أهداف هذا البرنامج(وزارة السياحة ، 2013 ، ص12) تامين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات

السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنوياً بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح في 2013 يقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

و قد اهتم هذا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و 2013 كما يلي (وزارة السياحة ، مرجع سابق، ص18):

1- المرحلة ما بين 2004-2007:

أنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75%، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير

2- المرحلة ما بين 2008-2013:

تم تسجيل طاقة إيواء أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في سنة 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 وصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي لسنة 2013 تتمثل فيما يلي:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الانجازات التالية:

- ✓ استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003 (الجريدة الرسمية، 2003).
- ✓ المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنوع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.
- ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.
- ت- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 19/02/2003، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:
- ✓ مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.
- ✓ الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بنايات مشيدة عليه.
- ✓ منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.
- وفي آفاق 2030، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال أكثر من 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليا في بلادنا.

خاتمة :

وفي الختام نلخص أن السياحة اليوم أصبحت ضرورة حتمية وأكد لتنمية اقتصاديات الدول، إلا أن الجزائر ورغم ما تملكه من طاقات نفطية لا بد لها أن تحقق التنمية الفاعلة القطاع الاقتصادي وهذا بالاستعانة أكثر من مورد (صناعي ، زراعي ، سياحي) ويعتبر القطاع السياحي مورد هام إن أحسن استغلاله والتنمية السياحة مرتبطة بفكر الوعي لدى أفراد المجتمع هذا ما يتطلب التموين مع تحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية وهي دورها أهداف التنمية المنشودة.

إن تطبيق مفهوم التنمية السياحية المستدامة يعني وجود سياحة نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات مردود مالي كبير ومن هذا المنطلق نرى من الضروري وضع إستراتيجيات سياحية تركز على المنطق وتنبثق من واقع الجزائر وتفتح على الثقافات السياحية في العالم تأخذ أحسنها وتترك أسوأها.

قائمة المراجع :

1. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف،
2. دو جلاس موسشين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
3. غادة على موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر ، ماي 2007.
4. محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي - السيوف الإسكندرية.
5. صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 2004.
6. يسري دعيس: العولمة السياحية و واقع الدول المتقدمة و الدول النامية، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2002.
7. أحمد الجلاد: السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، طبعة 1، مصر، 2002.
8. آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد: إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002

9. أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة 2، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999
10. خديجة الحاج مسعود ، دور اقتصاديات السياحة في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011
11. خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية (حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004.
12. وفاء زكي ابراهيم ، دور السياحة في التنمية الاجتماعية (دراسة تقويمية للقرى السياحية)، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 2006.
13. خالد كواش، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة حالة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر ، 2005، العدد 13.
14. وزارة السياحة، تطور قطاع السياسة لل عشرية 2004-2013
15. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، 2008
16. الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 19/02/2003